http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1524) السنة السادسة - الاربعاء (3) حزيران 2009

قالوا اصبح التخلص منها ضرورة وواجباً

البصريون يرفضون العنف والأسلحة ويدعون الى تفعيل ثقافة اللاعنف

البصرة/عدي الهاجري

في ظل الانفلات الأمني الذي ساد العراق طوال سنوات ما بعد التغيير الأولى دعت المواطنين في مختلف البلاد لامتلاك قطعة سلاح أو أكثر سواء كان مسدسا أو رشاشا،وبعض العوائل من باب التوقع السيئ امتلكت أسلحة متوسطة وثقيلة.

هذه التركة الثقيلة في البيوتات العراقية انعدمت الحاجة لها مع بدء الاستقرار الامني في اغلب المدن اصبح التخلص منها ضرورة وواجباً، مع تفعيل ثقافة اللا عنف التي دعا الدستور العراقي اليها.

ويرى البصريون ان تفعيل ثقافة اللا عنف حاجة ماسة وملحة للخروج من مأزق تأزيم المجتمع العراقي وعسكرته مرة اخرى بعد عقود من حروب عبثية غيرت كثيرا في بنية وتكوين المجتمع العراقي بشكل عام والبصري بشكل خاص.

(المدى) سجلت نظرة ورؤية البصريين بمختلف تكويناتهم وتوجهاتهم لقضية العنف وتفعيل ثقافة اللا عنف.

إنتاج ثقافة اللا عنف

نحن بحاجة لانتاج ثقافة اللاعنف وتفعيلها هكذا بدأ (محمد صادق-طالب دراسات عليا) حديثه.

ويضيف:"إنجاح التجربة الديمقراطية-وليس الدانماركية-يقف إمام خيار واحد هو ان يتخلى المجتمع العراقي عن العنف والياته ويلجأ إلى الحوار واحترام الرأي الأخر بكل شفافية ومصداقية والالتجاء لصناديق الاقتراع فهذا هو طريق النجاح لإعادة تقويم مجتمعنا.

هدى سامي(معيدة بكلية الإدارة والاقتصاد) أشارت إلى ان العنف لم يعد مقبولا اليوم في كل مناطق العراق،والذي يتصور انه يمتلك القدرة على إدارة شؤون البلاد والعباد فعليه الالتجاء إلى القانون عبر ترشيح نفسه للانتخابات التي يراها يمكن ان تجعله في المكان المناسب بعيدا عن العنف والسلاح وسلب إرادة وحريات الاخرين.

وتتابع:"الوضع الحالي فرصة ثمينة ونادرة التعويض وعلينا استثمارها وعدم التفريط بها ونتخلى عن العنف ونعيد بناء الانسان العراقي بدون ضغينة او كره وبدون تعويده على السلاح، لكي ننتج مجتمع اللا عنف.

> **مواطنة : ندعو الى عدم استيراد العاب الاسلحة للاطفال**

العنف لا يجلب الا الدمار

ويؤكد المواطن عبدالله سلمان ان العنف لا يمكن ان يحقق سوى الخراب والدمار وتحطيم بنية المجتمع، وقد شاهدنا بأم اعيننا كيف زهقت ارواح الاف الشباب وخسرنا العديد من الطاقات والكوادر العلمية والأكاديمية والثقافية وبالتالي فقدان الكثير من موارد الشعب العراقي عندما ركنا للعنف.

> **شيخ عشيرة : ضرورة الاحتكام للقانون في حل المشاكل**

ويتابع:"ليس هناك عراقي لم يفقد قريباً أو صديقاً او جاراً بالقتل او التهجير وبالتالي اصبح يحس بمرارة الفقدان وعظمته وعرف بالتالي كره السلاح والعنف،وهذا يشكل حافزاً أخر لنبذ العنف وتركه وجعله عبرة لنا"ويضيف "علينا استغلال الاستقرار الامني هذا والاتعاظ بهذا الدرس وعدم العودة للوراء".

وتوضح فاطمة محمد (معلمة) ان للتربية دوراً كبيراً في تنشئة جيل واعٍ متطلع ينهض ببلد يعرف عنه حبه للسلام.

العاب وأسلحة

وتضيف:"عوائلنا كانت تعلمنا احترام الاخرين ليعم السلام بكل نواحي الحياة،فيتولى الوالدان إنشاء الأبناء على نبذ العنف لكن الحروب التي مرت على العراق دفعت المجتمع العراقي نحو افاق اخرى غطت نسبة كبيرة منها الدماء والعنف.

وتستغرب قيام الإباء بشراء العاب غير صالحة للأطفال كالأسلحة والمسدسات والدبابات والطائرات الامر الذي يحفز الطفل على حب هذه الأشياء وحين يكبر لا يستطيع الاستغناء عنها او رفضها لانها عاشت معه فتتحول من العاب الى اسلحة حقيقية وهي الطامة الكبرى.

ودعت الجهات المسؤولة والعوائل والجهات الاكاديمية للوقوف عند هذه الحالة ومنع استيراد هذه الالعاب عند المناطق الحدودية وتفعيل برنامج حكومي مركزي لتفعيل الألعاب الطبيعية ومنع عرض أفلام ومسلسلات الدمى الكارتونية التي تحفز على العنف.

دور اكبر للعشائر

ويوضح الشيخ (علاء المسعودي) ضرورة الاحتكام إلى القانون في حل المشاكل مهما كبرت فضلا لايلاء العشائر أهمية خاصة في هذا المجال.

ويشير إلى ان المواطن طيلة السنوات الماضية كان يلجأ للعشائر التي كانت هي الأخرى تلجأ إلى استخدام السلاح الامر الذي يولد عنفاً هائلا لا مجال للقضاء عليه.

ويدعو إلى إعطاء العشائر مكانة وأهمية خاصة مع ضرورة توجيه شيوخ العشائر على تربية أبنائهم على الحلول السلمية بكل القضايا ووقوف وجهاء العشائر مع القانون وترك العنف جانبا.

تربية بلا عنف

ويرى الشيخ عباس البصري(أكاديمي) :" ان السعي لبناء مجتمع ينبذ العنف يجب ان يبدأ منذ الطفولة،فيجب تعليم الطفل على الاحترام، لا أن تكون العقوبة بالعنف بل بالحوار والتفاهم.

ويضيف:"الكثير من العوائل تسهم في انشاء جيل عنيف خلال استخدام الاب للعنف مع الزوجة امام الاولاد، وضرب الاطفال احياناً، فضلا عن شراء الاباء للالعاب التي تشابه الاسلحة لان الاب يعتقد بأنه بذلك يقوي شكيمة الطفل، والحقيقة انه يقتل روح السلم في داخله.

ويتابع:"هذه أمور يجب القضاء عليها والانتهاء بشكل دقيق في عملية تربية الاطفال لهذه المسائل وايلائها الاهمية المطلوبة.

تكاتف الجميع

اتفقت جميع الاراء والرؤى على ان ما يحتاجه الواقع العراقي هو وقفة قوية من قبل الدولة للتصدي لكل إشكال العنف الموجود، فضلا عن مساندة رجال الدين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ وتصميم برنامج متكامل للقضاء على ثقافة العنف والغائها وفرض ثقافة اللاعنف واحترام الجميع وأرائهم بعيدا عن قوة السلاح وإسالة الدماء.

أفنوا سنين حياتهم من أجل خدمة الجميع

المتقاعدون عوز وأمراض ورواتب لا تكفي

متقاعد: نتمنى ان تحقق وزارة المالية شمولنا بالمخصصات العائلية

بابل / اقبال محمد

أشار تقرير التنمية البشرية والمركز الوطني للإحصاء الى أن المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر يشكلون نسبة كبيرة، وان معدل ما يحصل عليه الفرد هو ٧٧ ألف دينار وهو مبلغ بسيط جدا ولا يكفي لتغطية نفقات المواطن العادي ،

واوضح التقرير بأن المحافظات الجنوبية أكثر المحافظات فقراً ، حيث بلغت معدلات الفقر فيها ٣٩ ٪ وان شريحة المتقاعدين أوسع الشرائح ذات الامتدادات المجتمعية فأنها تحتاج الى تشريعات قانونية وأنظمة خاصة بهم وشمول الاسماء الوطنية من بينهم بما هو لائق ومشرف .

يقول المتقاعد سلمان كاظم معلم راتبه لا يتجاوز ٣٥٠ ألف دينار: المبلغ الذي اتسلمه قليل جداً لديه ستة أولاد أغلبهم في الجامعات ، ولا أستطيع أن أو في متطلبات معيشة عائلتي لذا قمت بالعمل كبائع خضرة لكي أستطيع أن أحصل على مبلغ أضافي أعين به نفسي . الظروف قاسية وصعبة ومتطلبات الحياة كثيرة ومنوعه وخاصة طلبة الجامعات أتمنى من وزارة المالية أن ترانا بعين جديدة كوننا أدينا واجبنا بإخلاص وخدمنا العراق وقدمنا كل ما نستطيع من أجل تعلم الصغار وإيصالهم إلى مراحل متفوقة من العلم.

أم سامر متقاعدة قالت: تقاعدت قبل السقوط وكان راتبي لا يسد أجرة النقل وألان تحسن الراتب ولكني مع ازدياد متطلبات المعيشة وأرتفاع تكاليف السكن أصبح الراتب قليلاً جداً علماً أنني أم لاربعة أولاد ولأني أعاني مرض السكر والضغط وهذا يتطلب مصاريف عالية . ولولا راتب زوجي المتقاعد لما أستطعنا أن نعيش حتى السلفة كانت كافية علينا لان المصرف يأخذ نسبة أرباح عالية جداً على المبلغ المستلف.

أحمد سليم موظف متقاعد يقول كنت أتمنى أن تقوم الدولة برعاية المتقاعدين الذين أعطوا للوطن وللشعب سنين عمرهم من أجل خدمة الجميع . كنت أتمنى من الدولة أن تقوم برعايتهم وتوفير كل مستلزمات الحياة

والمتقاعد هو الأستاذ والموظف والدكتور خدم بلده بكل الوسائل . وألان ونحن في أواخر سنين العمر نريد من الدولة أن تقدم لنا خدمات هي من صلب واجبها منها الرعاية الصحية وتوفر العلاج لكثير منا وهم يشكون من الإمراض المزمنة . وقيام منظمات المجتمع المدني بأعداد سفرات ترفيهية داخل وخارج العراق.

الجمعية الانسانية

من جانبه قال السيد كاظم خضير أمين سر الجمعية الإنسانية للمتقاعدين في بابل: أن المتقاعدين يعانون مشاكل عديدة رغم أنهم أفنوا سنين حياتهم لخدمة الوطن والمواطن وهم يستحقون الإنصاف.

وأضاف خضير أن راتب المتقاعد قليل جداً وهو لا يسد بدل أيجار بيوتهم وهم مضطرون للعمل رغم وضعهم الصحي وكبر سنهم في أن يوفروا لعائلاتهم مبالغ أضافية تسد رمق عيشهم.

وأشار الى أن عدم تنفيذ قانون ٢٧ لعام ٢٠٠٦ والذي نشر في جريدة رسمية والذي صادقت عليه الجمعية الوطنية والذي أنصف المتقاعد وقدم لهم حلولا ناجحة .

وقال أمين سر الجمعية أن المتقاعدين فرحوا كثيراً لتصريحات وزارة المالية حول سلم جديد لرواتب المتقاعدين وتشكيل لجنة من وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة والجمعية الإنسانية للمتقاعدين لكن للأسف سمعنا أن الوزارة (المالية) صرحت بأنها محكومة بشروط البنك الدولي . وهذا يعني عدم زيادة رواتبهم وسمعنا أن محاولة أخرى لزيادة الرواتب ولكن للأسف الوضع الاقتصادي وانخفاض الميزانية بسبب انخفاض أسعار البترول لم يتم أي تحرك لزيادة رواتب المتقاعدين.

وأضاف خضير أن هناك وعوداً من وزارة المالية نتمنى أن تتحقق وهي شمول المتقاعدين بالمخصصات العائلية وكذلك هناك معاناة شديدة من المتقاعدين حول سلفة المتقاعد حيث أنها قليلة وعليها رسوم عالية جداً وكان من المقرر أن هناك فائدة بنسبة ٢٪ ولكن أصبحت ٨٪ وهي نسبة كبيرة وأن هذه السلفة لا يستطيع أي متقاعد أن يقوم بأي مشروع صغير يدر عليه ربحاً.

بالسموم والكهرباء والقنابل والشباك المنوعة

اساليب الصيد الجائر وشحة المياه سبب تناقص الثروة السمكية

خبير: زيادة مزارع تربية الاسماك واستيراد سلالات محسنة كفيلة بزيادة الانتاج

بغداد/ حيدر ماجد

تعول عملية إعادة إحياء واقع الثروة السمكية في العراق ضرورة مهمة، خصوصا وإنها تعتبرمن احد أهم ثروات البلد،علما إن العراق كان من اكبر دول المنطقة إنتاجا للأسماك، ولم يكن بحاجة إلى استيراد الأسماك (المجمدة)، إلا إن هناك أسباباً كثيرة دفعت العاملين في قطاع الثروة السمكية إلى العزوف عن مهنتهم الأصلية، رغم إن اغلبهم قد ورثها عن أبائة

وعن حقيقة أسباب ترك العمل بمهنة صيد وتربية الأسماك، والتوجه إلى إعمال أخرى، سنسلط الضوء من خلال هذا التحقيق...

(احمد عبد الله) الذي لم يتحمل منظر موت أسماكه بسبب تضاءل مياهها يوما بعد يوم، خاصة وإنها في مكان بعيد عن النهر،وهذا ما دفعه قبل أيام إلى بيع ما تحويها بحيرته الصناعية من اسماك،وردمها تمهيدا لإنشاء مشروع آخر على الأرض قال عنه عبدالله انه أكثر ربحا من الأسماك.

ارتفاع درجات الحرارة

أسباب كثيرة دفعت عبدالله والكثير من العاملين في قطاع الثروة الحيوانية، إلى تغيير أعمالهم،ومنها ارتفاع درجات حرارة الجو التي تشكل عائقا أمام مربي الدواجن، والذين لجأوا إلى استخدام الكثير من الأساليب، لكنها لم تنفع في ظل صيف حار جدا وشحة وقود وانعدام الدعم الحكومي وغلاء الأعلاف، وكثرة الأمراض التي لا يقابلها تامين علاجات ناجحة، فيما ساهمت البيئة مرة أخرى وذلك بقلة الأمطار المتساقطة خلال هذا عام والأعوام القليلة الماضية وبخاصة الموسم الحالي، الذي لم يشكل سوى اقل من ٣٠٪ من مستوياتها الطبيعية السابقة،حيث أدت إلى ترك مربي قطعان الأغنام والمواشي مهنتهم واللجوء إلى مهن أخرى بعيدة كل البعد عن القطاع الزراعي مثل التطوع للجيش أو الشرطة أو تشغيل الأموال واستثمارها وحتى قطاعات أخرى كالصناعة والنقل والخدمات، وذات الأمر بالنسبة للمزارعين، خاصة وان العراق يعتمد بالدرجة الأساس على نوعين من المياه الأولى نهرا دجلة والفرات والثانية الأمطار التي تشكل النسبة الأعظم في قيام الزراعة في مناطق الغربية والهضبة وجزيرة الموصل وكركوك وغيرها.

واحد من الذين تركوا عملهم هو (احمد عبد الله (وهو من سكنه قضاء الصويرة التابعة لمحافظة واسط، حيث لجأ مؤخرا للعمل في أجهزة الأمن المسؤولة عن حماية الدوائر الحكومية والتي تسمى بـ(FBS)، وقال في حديثه انه ورث بحيرات الأسماك عن أبيه التي شيدها مطلع الثمانينيات، فكانت الدولة تقدم قرضا جيدا لكل شخص يهم باستحداث مشروع للدواجن أو الأسماك أو معامل العلف والبساتين وغيرها،وهذا الدعم لا يتوقف عند حدود القرض بل يستمر من حيث الأعلاف والعلاجات ووقود المضخات بأسعار مخفضة،مشيرا إلى أن عوائد تربية الأسماك كانت وحتى قبل عامين من الآن نوعا ما جيدة وتشجع على الاستمرار ألا أنها الآن غير مجدية فقال: فنحن نشتري طن العلف النوعية الجيدة أي التي تحوي على البروتين بما يقارب المليون وأكثر فيما تبلغ المحلية دون ذلك وهذا ما دفع كثيرين من أصحاب مزارع الأسماك إلى شراء بقايا مجازر الدجاج وحتى مخلفات الدواجن لتكون علفا للسمك ورغم ذلك حتى هذه البقايا بدأت أسعارها ترتفع مؤخرا وكذلك النقل والعلاجات البيطرية.

انخفاض مناسيب دجلة

كانت من بين الأسباب أيضا في زيادة العراقيل أمام المربين شحه المياه، حيث بين (سعد عبد الله) شقيق احمد وشريكه بأحواض السمك،أن انخفاض مناسيب مياه دجلة اوجد نظام)الرشن(أي الحصص المائية وأحواض السمك بحاجة إلى مياه مستمرة لتبديلها فلا يمكن الإبقاء على ذات المياه لأكثر من يومين أو ثلاثة فهو يسبب المرض للسمك، كما أننا نسحب المياه حالنا حال أي فلاح أي مشمولين بنظام الري والحصص وهذا الأمر يؤدي بنا للحديث عن مشكلة أخرى وهي مواطير السحب وهناك نوعان كهربائية وأخرى تعمل بالوقود والأولى تحتاج إلى كهرباء مستمرة وهو أمر مستحيل فنحن نسمع عن وجود مشاكل بين مسؤولي المدن التي تحوي محطات التوليد مثل المسيب والناصرية والموصل في منطقة ببجي وهم يعطون حصة كاملة لمدنهم ولا يخصصون للمدن الأخرى إلا عند وجود فائض، وفي حال وصولها مثلا لواسط فتعطى بنسب اكبر لمراكز المدن فيما تكون القطوعات اكبر على الأرياف،إما مواطير الوقود فهذا الأمر معروف للجميع فهناك شحه وقود وعدم وجود حصص معينة للمزارعين أو حتى إن وجدت فهي لا تكفي للجرارات أم للمواطير أم للمكائن الأخرى،فجميع إعمالنا تتوقف على الوقود،ولكم إن تقيسوا حجم المعاناة التي نعانيها.

تقرير وزارة التخطيط

في حين أكدت وزارة التخطيط في أخر تقرير لها إن إنتاج العراق من الأسماك النهرية بلغ في عام ١٩٩٨ اقل من ١٢ إلف طن وفي عام ٢٠٠١ بلغ ١٣،٥طن والعام ٢٠٠٣ بلغ ١٨،١٠٥ طن إما في عام ٢٠٠٥ فوصل إلى ٣١،٥ طن ثم بدأ بالتراجع مؤخرا ليشكل اقل الثمانية ألاف بسبب الصيد الجائر للأسماك في الأنهر والمسطحات المائية واستخدام السموم والمتفجرات في الصيد وكذلك توقف إعمال الجهات الرقابية التي كانت تمنع الصيد فترات التكاثر وغيرها إما البحرية فكانت أعلى في عام ١٩٩٨ حيث بلغت ١٦،٥ إلف طن وبعد الإحداث أخذت تتصاعد بعد أن فسح المجال أمام الصيادين بالصيد بحرية.

بالمقابل هناك المستهلك العراقي الذي يعشق تناول السمك العراقي بنوعياته الشهيرة واغلبها نهرية مثل (البني والقطان والبز)الذي يتكاثر عند حواجز السدود،وهو يتمتع بمشاهدة السمك إثناء عملية السكف أي الشواء على الحطب وهي طريقة ينفرد بها أهل العراق،لكن أسواق المدن بدأت في الآونة الأخيرة تعرض اسماكاً مستوردة بنوعيات غير مستحبة للعراقيين مثل الكراص والسلفر وغيرها وتأتي مجمدة بطعم يختلف تماما عن طعم المحلي لكنهم وبحسب قول (أزهر حميد) إننا مجبرون على شرائها فسعر الكيلو غرام من السمك المحلي ارتفع لأكثر من ٥ ألاف دينار والمستورد نصف السعر المذكور كما إن المحلي لا يتوفر باستمرار في الأسواق،

ارتفاع الاسعار

وعن أسباب هذا الأمر بين محمد هادي احد الباحثين في مجال تنمية الثروة السمكية في تقرير له انه في بدايات العقد الثامن من القرن الماضي، شهدت الثروة السمكية بداية التراجع الكبير في الإنتاج، والارتفاع الحال في الأسعار، ما حرم شرائح اجتماعية كثيرة من الحصول على احتياجاتها من مادة غذائية ضرورية ومرغوبة، و إقصاء مساحات مائية كبيرة من دائرة الإنتاج وهي الاهوار التي تعتبر من أهم مصادر الأسماك النهرية بعد إن أصبحت خط تماس للمواجهة وسقوط الملايين من الذخائر الحية في المياه بالإضافة إلى ما استخدم من مواد حارقة، زادت من التلوث المخيف في مياه الاهوار مسببا موتا جماعيا للاحياء المائية، لتنتهي إلى مأساة في نهاية الحرب بالتجفيف وإلغاء مساحات مائية تشكل المصدر الأول والاهم في خارطة الإنتاج السمكي في العراق.

وجاءت الخطوة التالية في توقف الصيد البحري بعد أن أصبح الخليج العربي ساحة لاستهداف الناقلات والبواخر العابرة خلاله على اختلاف أنواعها ليعقبها خطوة حمقاء في بيع أسطول الصيد البحري، وما ترتب عليها من حل جميع الشركات المشتركة للصيد مع الدول الأخرى، ما حرم شعب العراق من أهم مصادر حصوله على الأسماك البحرين التي أوكل إليها سد النقص الحاد في اسماك المياه الداخلية.

وتتابعت أسباب تدني المعروض من الأسماك حين بدا العراق يعاني نقصا شديدا في إمدادات المياه لنهري دجلة والفرات وما خلق من نقص بالخزين السمكي في المياه الداخلية لانخفاض مناسيب المياه وتوفير فرص اكبر للصيد وحدوث خلل بالتوازن مع الخزين السمكي، وحرمان مسطحات مائية مهمة من الإنتاج بعد تعذر تزويدها بالمياه كبحيرتي الحبانية والرزازة مع الاستخدام الجائر للوسائل الحارقة بالصيد والسموم والكهرباء والقنابل والشباك المنوعة ونموها بعد إن ضعفت أدوات القانون وتراجعت عن حماية الثروة السمكية. وكان نقص إمدادات المياه قد تسبب في توقف اعداد كبيرة من المزارع السمكية عن الإنتاج وإيقاف منح إنشاء مزارع جديدة لعدم توفر حصص مائية لها وهناك العديد من الأسباب لنقص المعروض من الأسماك في الأسواق العراقية وارتفاع أسعارها.

مشكلات الثروة السمكية

ومشكلات الثروة السمكية ذات ابعاد متشعبة وعدة، والقضية الأساسية الآن واقع الأسماك لايدعو للتفاؤل والاطمئنان، وهذا يعود إلى إن الأسباب التي ذكرت أنفا مازالت قائمة دون علاج لكن هناك مشكلة جديدة لابد من الوقوف إزاءها ومعالجتها سريعا إذا ما أريد الخروج بحلول ايجابية وعملية لجانب مهم وحيوي من الاقتصاد الوطني يتعلق بالأمن الغذائي للمواطن وحصول على احتياجات من المواد الغذائية الأساسية، فالكثير من الأخصائيين في مجال تربية وتميز الثروة السمكية ينظرون إلى سبل ومعالجة النقص في الناتج السمكي للمياه الداخلية على وفق الأنماط القديمة التقليدية بزيادة مساحات مزارع تربية المعدة للتربية باستيراد سلالات محسنة وسريعة النمو وأمور أخرى تتعلق بدعم المزارعين وتحسين مواد التغذية ونموها،

كيفية تلافي النقص

وكان للأستاذ زيد جعفر الباحث في شؤون تنمية الثروة السمكية رؤية أخرى في كيفية تلافي النقص في إمدادات المياه حيث قال " إن الزيادة في وتيرة معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية يأتي من خلال البحوث والدراسات واستغلالا الإمكانات كافة المتاحة استغلال امثل لغرض من الأزمات والاختناقات التي تصاحب القطاعات الاقتصادية وتحقيق وتأثر نمو طموحه في الناتج القومي الاجمالي هو الذي يشغل المخططين وراسمي السياسات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث وعلى ضوء أزمة الحالية والمستقبلية بعد إكمال السدود التركية ولغرض سد النقص للمواطنين من الأسماك يتطلب استخدام الطرق والأساليب والتقنيات الحديثة في تربية الأسماك التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه

في حين أكد الأستاذ (مهند تركي) موظف في المصرف الزراعي مدينة الصويرة قائلا" إن وزارة الزراعة في النصف الثاني من عام الماضي أطلقت سلفا داعمة ولمساعدة أصحاب المهن الزراعية، وكان من ضمن هذه السلف ممنوحة لمربي الأسماك وإعطائهم خصوصية، واعتماد شعبة الزراعة تقديم مبالغ تكون عادة حسب حجم المشروع، فهناك بعض من مربي الأسماك يمتلكون بحيرات كثيرة وكبيرة وبعض يمتلك القليل من هذه البحيرات، ومن الملاحظ إن اغلب ممارسي هذه المهنة عاودوا العمل بها وكان من ضمن هولاء (احمد عبدالله) وشقيقه وشريكة (سعد عبد الله) وبهدف السلف الممنوحة من قبل وزارة الزراعة، المصرف الزراعي في المنطقة، وتقديم ضمانات حفاظا من الوزارة المذكورة على المال عام، وتشكيل لجان تشرف على المشاريع (البحيرات) من قبل شعبة الزراعة المذكورة، ولجنة من قبل المصرف الزراعي لإنعاش هذه الثروة لتضمن استمرار عملية زيادة وتنوع وإنتاج في واقع الثروة السمكية."

وقبل أيام قامت وزارة الزراعة بإطلاق سلالات جديدة من الأسماك عبر الأنهر في مبادرة لإعادة إنعاش واقع الثروة السمكية، وكان ذلك من خلال دعوة الوزارة من خلال وسائل الإعلام إلى الامتناع هذه الأيام من صيد الأسماك الصغيرة .